الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي اليومي / الاربعاء

1435/2/7هـ الموافق 2013/12/11م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	10
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	16
حقوق الانسان في العالم	30

تزامناً مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان: المملكة مكنت العمالة المخالفة من حقوقها حتى زمن ترحيلها

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/11/article891634.html

الرياض - أسمهان الغامدي

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح ربيعان القحطاني أن هناك جهوداً بذلت من أجل تمكين العمالة الوافدة من حقوقها أثناء فترة التصحيح، وقد تابعت الجمعية أثناء الفترة الماضية ما تم اتخاذه من إجراءات بشأن من لم يصحح أوضاعه من العمالة الوافدة ولاحظت الحرص على تمكين هذه العمالة من حقوقها ومن ذلك توفير دور الإيواء تمهيداً لترحيلها، وتأمل الجمعية من سفارات دول هذه العمالة المساعدة بتوفير ما يلزم من أوراق ثبوتية لمواطنيها لتسهيل أمر عودتهم إلى بلادهم

وقال: ان هناك تقدماً ملحوظاً في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، وقد انعكس ذلك على إعادة انتخاب المملكة في مجلس حقوق الإنسان مؤخراً، مشيدا بصدور الأنظمة الإجرائية الثلاثة: نظام المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والمرافعات أمام ديوان المظالم وما تشكله من نقلة نوعية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة.

وأضاف بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان أن الحاجة تدعو دائماً إلى ضرورة تقييم واقع حقوق الإنسان في المملكة، ليكون بمثابة رصد للتقدم الحقوقي، ومن ثم العمل على تشجيعه وتحديد وسائل دعم استمراريته، وكشف أوجه القصور والعمل على معالجتها وتلافيها.

«حقوق الإنسان تتقصى في اعتداء معلم على ٌيزن

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131211/Con20131211661121.htm

مها البدراني (المدينة المنورة)

تدخل المكتب الوطني لحقوق الإنسان في المدينة المنورة للتقصي في اتهام المواطن هاشم البدراني معلما في متوسطة عبادة بن الصامت بممارسة العنف الجسدي مع ابنه «يزن»، بضرب رأسه في الحائط، ما أدى إلى فقدانه الوعي، يأتي ذلك في وقت يكثف مكتب التربية والتعليم في المدينة المنورة التحقيقات في القضية.

وأوضحت شرف القرافي المشرف العام على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة أن مكتب الجمعية رصد تعرض الطفل يزن للضرب من قبل أحد المعلمين وتعرضه لإعياء ونقله للمستشفى وتنويمه، مبينة أن التقارير الطبية التي حصل عليها مكتب الجمعية تشير إلى تعرض «يزن» لإصابة في الدماغ ومن ثم إحالته لقسم جراحة المخ والأعصاب.

وأوضحت القرافي أن القضية أدرجت ضمن قضايا العنف ضد الأطفال وشرع مكتب الجمعية بتقصي الحقائق وجمع المعلومات اللازمة لمتابعة الحالة وذلك بالتواصل مع والد الطالب وزيارة المدرسة لمقابلة الأطراف المعنية ومخاطبة الجهات التي باشرت القضية، حتى يتمكن مكتب الجمعية من متابعة المسار القانوني.

وقالت القرافي: «فإن ثبت الاعتداء من قبل المعلم على الطالب فالجانب الجنائي يجب أن يحال للجهات ذات الاختصاص لمحاسبة المعتدي، وتعدي المعلم على الطالب بالضرب جريمة يعاقب عليها والنتيجة التي تحدثها واقعة الضرب على ذلك الطالب هي التي تحدد العقوبة»، لافتة إلى أن جميع الأنظمة المحلية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية تمنع الاعتداء على الأطفال بكافة أشكاله.

وألمحت إلى أن المادة 1/37 من اتفاقية حقوق الطفل تنص على أن تكفل الدول الأطراف: (أن لا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللا إنسانية أو المهينة)، مؤكدة أن وزارة التربية والتعليم شددت على منع جميع مظاهر العنف والإيذاء ضد الطلاب.

وذكرت القرافي أن المادة الخامسة من لائحة قواعد تنظيم السلوك والمواظبة في طبعتها الثانية لعام 1427 تنص على ضرورة تجنب جميع الممارسات غير التربوية التي لها أثر سلبي على الطالب وتحصيله الدراسي ومنها الإيذاء الجسدي والنفسي بكافة أنواعه.

ومن جانبه، أوضح عمر البرناوي المتحدث الإعلامي بتعليم المدينة أن التحقيقات لاتزال مستمرة من الجهتين الجنائية والتربية والتعليم حول القضية ولم يتم تحديد شيء بهذا الخصوص، مشيرا إلى أن لجنتين توجهتا خلال اليومين الماضيين للمدرسة للتحقيق، وسيعرض ما توصلتا إليه على المدير العام للتربية والتعليم بنهاية دوام يوم أمس.

حقوق الإنسان تطالب ÷نزاهة× بعدم التشهير بالمفسدين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

عبدالمحسن القرني - الرياض

طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني عبر «المدينة» إلى عدم التشهير بأسماء الأشخاص المفسدين الذين يتم اتهامهم من قبل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أو أي جهة أخرى مالم يصدر في حقهم حكم قضائي ينص على ذلك، وبرر القحطاني على مطالبته بعدم التشهير بسبب ما يتركز عليه مفهوم التشهير في المملكة حيث بين إلى أن المجتمع لا يتقبل التشهير على الأشخاص وإنما سيطال عائلته وأولاده وحتى قبيلته. وقال القحطاني: هناك بعض الأجهزة الحكومية وأفراد المجتمع يطالبون بالتشهير من الأشخاص ولا ينظرون إلى الآثار المترتبة عليها، نحن في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان نقف عند مطالبات التشهير من المجتمع الا بعد أن يصدر حكم قضائي لذلك. وبين الدكتور مفلح أن الفساد الإداري والمالي قد انخفض في الفترة الأخيرة نتيجة تضافر أجهزة الدولة في التصدى ومكافحة الفساد بجميع أنواعه. جاء ذلك في ندوة «دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد» التي عقدت صباح أمس في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

من جهتها طالبت المديرة العامة للمتابعة بجامعة الأميرة نوره وأستاذ أصول الفقة بالجامعة الدكتورة شريفة بنت علي الحوشان إلى إنشاء إدارة الحماية النزاهة ومكافحة الفساد في المؤسسات التعليمية ترتبط هذه الوحدة ارتباطًا مباشرًا بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، إضافة إلى إنشاء وحدة خاصة داخل المؤسسة التعليمية لتلقي البلاغات عن أي فسادٍ كان، ترتبط برئيس الجهاز مباشرة، وأيضا إلى إيجاد آلية للضمان الأمني للمبلغ داخل المؤسسة التعليمية.

وأكدت الدكتور شريفة إلى وجود خلل وفساد في صياغة البرامج التعليمية وتنفيذها من حيث كيفية وآلية التدريس، وعدم الالتزام بالأوقات المخصصة لها، إضافة إلى الفساد في تقييم الطلاب والطالبات وعدم العدل بينهم والتمييز غير المشروع، وقبول المنافع الخاصة من الطلاب والطالبات، وأشارت إلى أن الخروج عن العلاقة المشروعة بين الطالب وأستاذه فسادا، إضافة إلى تقديم المنافع الخاصة.

وأوضحت المديرة العامة للمتابعة بجامعة الأميرة نورة إلى أن من أنواع الفساد التعليمي هو الفساد الإداري الذي يشمل على بيع الوظائف للترقيات وبيع المقاعد الطلابية وانتهاك اللوائح والأنظمة لأغراض شخصية، إضافة إلى استخدام السيارات الرسمية والأجهزة المكتبية لأغراض شخصية وعدم اللالتزام بساعات العمل المطلوبة، وأيضا قبول الهدايا والاكراميات والتلاعب بمحتويات الملفات والاختام الرسمية والتدخل في أعمال اللجان التأديبية وفي العقوبات الصادرة عنها لأجل أهداف وأهواء شخصية أو خارجية.

اتفاق اقتصادي خليجي - أميركي يثير جدلاً في "الشورى"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/580615

الرياض - خالد العمري

أثار اتفاق اقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأميركية الجدل بين أعضاء مجلس الشورى واللجنة الخارجية في المجلس حول ما ورد في ديباجته، والتي اعتبرها رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العسكر «خدعة» أميركية لإلزام المملكة بالموافقة على جميع اتفاقات العمال الدولية، فيما عارضه رئيس لجنة حقوق الإنسان الدكتور عبدالله الظفيري، موضحاً أن التحفظ على الديباجة يسيء إلى المملكة، ويشير إلى أن حقوق العمال مهضومة.

وقال الظفيري في مداخلته بجلسة مجلس الشورى أمس (الإثنين): «تحفظ اللجنة على الديباجة في الاتفاق الإطاري للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني والذي نص على تأكيد احترام حقوق العمال والإعلان العالمي لحقوق العمال وتضمين ذلك في الأنظمة الخاصة بكل بلد، يعني أن حقوق العمال (السعوديين وغير السعوديين) مهضومة».

وأضاف: «اللجنة استندت على رأي مندوب وزارة العمل في شأن تحفظ المملكة على اتفاقات سابقة على إنشاء نقابات عمالية والتحفظ كان قبل 15 عاماً، إذ لم توجد في المملكة حينها هيئة أو جمعية لحقوق الإنسان أو مجالس طلابية تدافع عن الطلاب في الجامعات أو انتخابات للمجالس البلدية».

واعتبر الظفيري أن النقابات العمالية تأتي ضمن التطور في عهد الإصلاح، علاوة على وجود لجنة وطنية للعمال، متسائلاً: «كيف تتحفظ اللجنة على الاتفاق والحكومة لم تتحفظ؟».

من جهته، أوضح رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العسكر أن الموافقة على الاتفاق تعني الموافقة على ما جاء في الديباجة التي تعد جزءاً من الاتفاق، مضيفاً: «تطبيق الاتفاقات الدولية في شكل كامل يعني إطلاق حرية إنشاء النقابات والتظاهر والإضراب، وهو ما يتعارض مع الأنظمة والقوانين السعودية المعمول بها حالياً».

وقال العسكر إن الديباجة تتكون من جزئين، الأول أن يتقيد الطرفان بأنظمة العمل والعمال، وأن يغيرا أنظمتهما الداخلية للتوافق معها، في حين أن الجزء الثاني يتحدث عن البيئة وينص على أن يلتزم الطرفان بالاتفاق بما لا يتعارض مع أنظمتها الداخلية، ما يعطي لأميركا حرية الحركة، وهي الدولة المعروف عنها عدم التزامها بالاتفاقات المتعلقة بالبيئة، وأخرها على سبيل المثل اتفاق الأمم المتحدة في شأن التغير المناخي (كيوتو)، واعتبر هذا الشرط «مدعاة للشك وخدعة قانونية لإجبار دول الخليج على الالتزام بالاتفاق».

وبعد حصول رأي الظفيري على تأييد كبير من الأعضاء، وافق المجلس على الاتفاق مع التحفظ على ما ورد في الديباجة.

ورد العسكر في اتصال مع «الحياة» على موافقة المجلس على الاتفاق قائلاً: «الاتفاق سيصل إلى ولي الأمر وهو المعني في النهاية بتقرير مصيره»، موضحاً أن «المملكة لم توافق على بعض الاتفاقات الدولية وتحفظت على بعض بنودها، وهذا تناقض لا أرضاه لبلدي ولا للمجلس، وأنا لست ضد العمل أو العمال، ولكن التوقيع على مثل هذا الاتفاق يجب أن يكون بعد تغيير المملكة أنظمتها الداخلية».

يذكر أن الاتفاق يتكون من 11 مادة، ويهدف إلى تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والفنية بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأميركية على أساس المساواة والمنفعة والمتبادلة.

"بريمان".. مساجين يعذبون زميلهم و3 جهات تتقصى "الحقائق"

مقطع "فيديو" يكشف الواقعة و"حقوق الإنسان" تحمل السجن "المسؤولية"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=170655&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

باشرت 3 جهات التحقيق في مقطع فيديو يظهر تعرض نزيل في العنبر رقم 7 بسجن بريمان لـ"التعذيب" على يد مجموعة من السجناء وسط غياب الرقابة من قبل الجهات العاملة داخل السجن، وخضوع عدد من النزلاء لأوامر صارمة يصدرها أحدهم لتنفيذ ربط النزيل "المعذب" بالحبال وتعليقه في سقف العنبر.

وقال المواطن أحمد الحارثي لـ"الوطن" إن شقيقه دخل إلى سجن بريمان في قضية "مخدرات"، ويشكو له بين فترة وأخرى من تعرضه للتعذيب على يد مجموعة من زملائه السجناء، وإن سجينا آخر تعاطف مع شقيقه، وسرب له مقطع فيديو يظهر وجوه وملامح النزلاء الذين دأبوا على تعذيب شقيقه داخل العنبر رقم 7 الذي يقبع فيه. وأكد أنه قدم 3 شكاوى لكل من المديرية العامة للسجون وإمارة منطقة مكة المكرمة والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وأن الجهات الثلاث وعدت بتحليل "مقطع الفيديو"، والتحقيق في ملابسات ما تعرض له شقيقه.

"الوطن" حصلت على مقطع الفيديو الذي يظهر تعذيب "النزيل" على يد مجموعة من زملائه، وعرضته على المتحدث الرسمي لسجون جدة بالإنابة الرائد عبد الله الحربي، الذي أكد أن إدارته شكلت لجنة للتحقيق في "مقطع الفيديو" ويجري حاليا التثبت منه، والتحقيق في الواقعة.

وظهر في مقطع الفيديو ظهور السجين عبده محمد الحارثي، مكبل القدمين واليدين وتم تعليقه بحبل في سقف العنبر من قبل مجموعة من النزلاء الذين يتلقون الأوامر من سجين آخر، فيما ظهر نزلاء يتعاطون السجائر وسط غياب تام للرقابة والمتابعة من قبل الجهات الرقابية العاملة داخل السجن.

وأكد شقيق النزيل أن شقيقه أوقف قبل 3 أشهر في قضية تعاطي الحبوب المخدرة، ويعاني أمراضا نفسية وانفصاما في الشخصية وسبق دخوله للعلاج بمستشفى الأمل بجدة، متعجبا من كل ما تعرض له شقيقه من تعذيب من قبل زملائه دون أن يرتكب جرما، ومتسائلا عن دور الرقابة من قبل الجهات العاملة في السجن. وقال إنه تقدم بعدد من الشكاوى للجهات المختصة، وإنها تجاوبت سريعا مع شكاواه وطلبت تسليمها مقاطع الفيديو.

من جهته، قال رئيس فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف إن الجمعية تلقت شكوى أسرة النزيل، وإنه حال ثبوت مقطع الفيديو الذي يظهر التعذيب، فإن الجمعية ستتخذ الإجراءات اللازمة تجاهه، مؤكدا وقوع مسؤولية مباشرة على عاتق إدارة السجن التي يجب عليها أن تباشر التحقيق سريعا مع كل الأطراف المشاركة في تعذيب النزيل، وإعطاء كل ذي حق حقه.

القحطاني يطالب بالستر على المفسدين

المصدر: جريدة أخبار عرعر الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

الرياض
أكد الدكتور مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان أنه لا ينبغي التشهير بالمفسدين كون ضرره يشمل أسرته التي لا ذنب لها ويصل إلى من حوله، حتى ولو ثبتت عليه الإدانة فالستر أولى.
وأشار "القحطاني" -وفقا لصحيفة "اليوم"- إلى أن مطالبات الجمهور في التشهير بالمفسدين ومن ثبتت عليهم تهمة الفساد المالي والإداري منطقية، لها إيجابياتها كونها ستكون رادعة لغيرهم، ولكن يغلب على الظن تضرر من تربطه علاقة قريبة.
صرح الدكتور مفلح القحطاني بوجهة نظره هذه خلال الندوة التي نظمتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد يوم أمس بمدينة الرياض، تحت عنوان "دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد".
حيث اتفق المشاركون في الندوة -وعلى رأسهم محمد الشريف رئيس "نزاهة"- على أن حقيقة مكافحة الفساد هي قضية كل فرد في المجتمع ولا يمكن بحال أن تستقل بها هيئة أو سلطة، وأن مقاومة الفساد وفق المنظور الشرعي ستحمي المجتمع من العقوبة الربانية الدنيوية التي قد تتجلى في صورة مباشرة مهلكة، أو في صور غير مباشرة من ضيق العيش وكدره وقلة البركة، فيما ستكون مقاومة الفساد ضمانة وحيدة لانضباط الحياة العامة والخاصة واستقرارها.

بصوت القلم

زوجة الأب في خطبة الجمعة!!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131211/Con20131211661043.htm

محمد بن سليمان الأحيدب

وسط غياب تام لوزارة الشؤون الاجتماعية في المشهد الاجتماعي والتدخل الإيجابي لحل المشاكل الاجتماعية عامة والأسرية خاصة عن طريق تفعيل دور الأخصائية الاجتماعية في البحث الاجتماعي ومساندة ضحايا الحوادث والكوارث والعنف الأسري وطمأنة الناس والوقوف معهم في الظروف التي يحتاجون فيها إلى سند وهو الأمر الذي طالبنا به كثيرا لنصبح مثل كل العالم المتحضر الذي يتبع أسلوب الوقاية من آثار الأزمات النفسية والاجتماعية على الأفراد بمساندتهم وبالتالي خلق مجتمع صحيح سليم نفسيا واجتماعيا أو على أقل تقدير تقليص آثار الصدمات النفسية على المجتمع.
ووسط تغييب تام من وزارة التربية والتعليم لدور المعلمة والمعلم في تقصي ظروف الطالبة والطالب الاجتماعية وإشغالهما بأعباء تلقين ستين طالبة أو طالبا في فصل ضيق صغير وأعباء إصلاح خلل الصيانة والبيئة المدرسية السيئة وإهمال الوزارة التام للدور الحقيقي للمشرفة والمشرف الاجتماعي في المدرسة.
وفي وقت ولي فيه أمر برنامج الحماية الأسرية لغير أهل الاختصاص في علم الاجتماع، وغير أهل الحماس إلا لتلميع الذات وحضور المؤتمرات.

أقول باختصار شديد، وسط كل هذه الظروف المتكالبة على اليتامى وأبناء المطلقات برزت زوجة الأب القاسية كمشكلة لا تقل خطورة عن مشكلة الأخطاء الطبية المهملة وحوادث السير في الفتك الجسدي والنفسي بأطفال أبرياء معزولين ليس لهم من يحميهم ويساندهم غير خالقهم.

لو جمعنا أخبار العام المنصرم 1434هـ وحده عن ضحايا عنف زوجة الأب لوجدنا أخبار مقتولين كثر ومعذبين أكثر ومشردين ومورطين (وعلى طاري المورطين، لماذا نسينا وبسرعة وأهملنا متابعة أمر الفتاة المواطنة التي أنقذتها «عكاظ» بعد أن هربتها زوجة أبيها مع باكستاني لتتغرب أكثر من عشرين سنة؟! لماذا أصبحت قضيتها مجرد فورة مشروب غازي مرجوج؟!).

قضايا زوجة الأب خطيرة (مع الاستدراك بأن ثمة زوجات أب صالحات عادلات مؤمنات يخشين الله في أبناء أزواجهن)، ووسط إهمال الوزارات المعنية فليس لنا بعد الله غير خطب الجمعة ومنابر الدعاة للنصح والإرشاد وتوجيه زوجات الآباء بالرفق بالأيتام وأبناء المطلقات فقد خلفن عناصر محبطة وناقمة على إهمال المجتمع بوزاراته وبرامج الحماية وجمعية وهيئة حقوق الإنسان.

هيئة حقوق الإنسان

الاقتصادية

أكدت أن حكومة المملكة تبذل جهوداً حثيثة لرفع الظلم

• حقوق الإنسان": السعودية ماضية في تعزيز وحماية الحقوق

المصدر: جريدة الأقتصادية الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/11/article_806731.html

«الاقتصادية» من الرياض

أكدت هيئة حقوق الإنسان أن إعلان انتخاب المملكة لفترة ثالثة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يؤكد ما تبذله من جهود في ترسيخ العدل والمساواة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي، كما يبرز ثبات مواقف المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان العادلة في العالم.

ونوهت الهيئة في بيانها الصادر أمس بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان المصادف العاشر من شهر كانون الأول (ديسمبر) من كل عام بما تبذله حكومة خادم الحرمين الشريفين من جهود حثيثة لرفع الظلم ووقف انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة في ظل الأحداث الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم وما يصاحبها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وحذر البيان من الانتقائية وازدواجية المعايير في قضايا حقوق الإنسان.

ولفت البيان إلى أن إشادة أكثر من 90 دولة حول العالم بجهود السعودية في مجال نشر ودعم وحماية حقوق الإنسان أثناء تقديم التقرير الدوري الشامل عن حقوق الإنسان في المملكة أبلغ رد عملي على المشككين والمروجين لإشاعات تتعارض كلياً مع الواقع الفعلي الذي تعيشه المملكة ويقره نظام الحكم فيها المستقى من الشريعة الإسلامية وتعاليمها السمحة، كما اتضح للعالم الخطوات التطويرية والمشاريع الإنسانية التي تتبناها المملكة من أجل توفير الحياة الكريمة للمواطن والمقيم على حد سواء.

وقال البيان: "إن ردود الأفعال الإيجابية العالمية حول مناقشة هذا التقرير أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف هو انعكاس لما رآه العالم من إنجازات حقوقية وإنسانية تجلت في الإصلاحات وسنّ التشريعات وتبني استراتيجيات تعني بكفالة حقوق الإنسان داخل المملكة جاءت استكمالاً للجهود التي بدأتها منذ تأسيسها.

وأكدت هيئة حقوق الإنسان في بيانها أن ما يعيشه الشعب السوري من انتهاكات إنسانية نتيجة الحرب التي يشنها النظام السوري على شعبه يضع العالم بهيئاته أمام مسؤولياته التاريخية لحفظ حقوق الشعب السوري الذي عانى التشرد والقتل والتعذيب وغيرها من صنوف الانتهاكات الجسيمة وجرائم الحرب ضد المدنيين.

ونوهت بما تبذله المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز من جهود لنصرة الشعب السوري الشقيق وتقديم العون والمساعدة لضحايا هذه الانتهاكات والتأكيد على وقوفها الواضح تجاه القضية السورية على الصعيد العربي، أو من خلال مجلس الأمن الذي حملته المملكة مسؤولية تفاقم الأوضاع في سورية.

كما أكدت هيئة حقوق الإنسان في بيانها على مواقف السعودية الثابتة تجاه القضية الفلسطينية وتذكر المجتمع الدولي بالأوضاع المتردية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني الشقيق لما يزيد على 60 عاماً بسبب الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني واحتلال أراضيه وتشريد شعبه، واستمرار السياسات الاستيطانية التي لم تتوقف مخترقة بذلك كل القوانين والأعراف والمواثيق الدولية والإنسانية وسعيها الحثيث لتغيير التركيبة السكانية للشعب الفلسطيني.

وحذرت الهيئة في بيانها من ازدواجية المعايير لدى التعامل مع قضايا حقوق الإنسان ونوهت بموقف المملكة من رفض عضوية مجلس الأمن في تعبير غير مسبوق عن استيائها من عجز المجتمع الدولي عن إنهاء الحرب الدائرة في سورية والظلم الواقع على الشعب الفلسطيني منذ عدة عقود.

أما على المستوى الداخلي، فأشادت الهيئة بالتطورات الكبيرة التي تشهدها المملكة، حيث صدرت أنظمة المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والمرافعات أمام ديوان المظالم، وأشارت الهيئة إلى أن صدور هذه الأنظمة الثلاثة بعد

تعديلها تؤكد النهج السليم الذي سارت عليه المملكة منذ تأسيسها في ترسيخ دعائم الحق والعدل، وذلك استكمالاً لمشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء.
وأوضح البيان أن تلك الأنظمة ستحقق نقلة جوهرية في مسيرة نظام القضاء الذي كفل حفظ الحقوق وصونها، وستسهم في تطوير أجهزة القضاء وسيكون لها أثر واضح لمصلحة المتقاضين وإجراءات التقاضي.
وأشارت الهيئة إلى أن صدور نظام الحماية من الإيذاء - الذي يهدف إلى حماية كل أفراد المجتمع من كل صور الاستغلال وإساءة المعاملة يعزز إجراءات الدولة في مجال الحماية من كافة أشكال التعسف والعنف، ويشكل نقلة نوعية في الأنظمة وحماية حقوق الإنسان. وهو استكمال لمنظومة القواعد والأنظمة العدلية التي تنظم شؤون حياة المجتمع وتوفر الحماية من العنف بشتى أنواعه.
ونوهت الهيئة في بيانها بموافقة مجلس الوزراء على لائحة عُمَّال الخدمة المنزلية ومنْ في حكمهم، التي تهدفُ إلى تنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل في مجال الخدمة المنزلية، مشيرة إلى أن اللائحة تتناول حقوق والتزامات طرفي العلاقة وهي تأكيداً على حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على ما يحقق مصلحة المواطن وينظم علاقته التعاقدية مع العمالة الوافدة ويضمن حقوق الطرفين.
ولفتت الهيئة إلى أن المملكة ماضية في تعزيز وحماية قيم ومبادئ حقوق الإنسان على المستويات كافة، مشددة على أن قضايا حقوق الإنسان تحتاج إلى تكاتف من الجميع للتغلب على كافة التحديات من أجل حماية حقوق الإنسان وتنفيذ توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، الهادفة إلى حفظ الحقوق وتحقيق العدالة والمساواة وتوطيد الحياة الكريمة في المملكة.

وفاة رضيع الخميس.. والأطباء يستنكرون مبررات الأب

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131211/Con20131211661122.htm

عبدالله آل يحيى (أبها)
توفي الطفل المعنف «أمين» المعروف بـ «رضيع الخميس»، في ساعات الفجر الأولى من يوم أمس، متأثرا بالإصابات البليغة التي لحقت به، ونقل جثمانه للثلاجة لحين استكمال التحقيقات الأمنية، ومعرفة المتسبب في العنف الذي تعرض له الطفل الذي لم يتجاوز عمره عاما وستة أشهر.
وأكد مصدر لـ «عكاظ» أن الرضيع المعنف أحضر لمستشفى عسير المركزي وهو في حالة توقف تام للقلب مع شخوص لحدقتي العين وتم إنعاش قلبه لمدة 45 دقيقة حتى عاد له نبضه وظل في غيبوبة لمدة يومين حتى توفي، مرجعا وفاة الطفل إلى ضربات في الرأس أدت إلى نزيف حاد، مع كدمة قوية خلف الأذن، إضافة إلى وجود أكثر من أثر للحروق في الصدر وعضات في البطن وتهشم في الرئة.
وبين المصدر أن والد الطفل متزوج بأربع نساء، ولديه 25 من الأبناء ما بين ذكور وإناث، وكان مندهشا مما حدث لابنه، وذكر أنه لا يمكن أن يقتل ابنه الرضيع بهذه الوحشية.
وأشار المصدر إلى أن الأب ادعى أن الرضيع تعرض لتلك الإصابات إثر سقوطه من دراجته التي كان يلهو بها، الأمر الذي استنكره الأطباء مستغربين منه التبرير غير المقنع، مؤكدين أن الرضيع لا يمكنه قيادة دراجة، كما أن الإصابات التي انتشرت في أجزاء جسده كافة لا يمكن إطلاقا أن تكون نتيجة سقوط من دراجة.
بدوره أكد لـ «عكاظ» الخبير النفسي وعضو لجنة العنف الأسري والإيذاء بمستشفى عسير المركزي والمشرف على حالة الطفل المعنف سلطان الثوبان أن الرضيع تعرض لحالة عنف من الدرجة الأولى من شخص سادي الصفة مع وجود ضربات وكدمات قاتلة في الرأس والبطن والأطراف، مبينا أنهم أخطروا الحماية الأسرية في حينه عن الحالة.
من جانبه أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي أن الهيئة تتابع حاليا مع الجهات المختصة نتائج التحقيقات مشيرا إلى إعدادهم تقريرا مفصلا عن حالة العنف التي تعرض لها الرضيع.

من جهته أوضح الناطق الإعلامي لشرطة منطقة عسير المقدم عبدالله آل شعثان أنه ورد بلاغ عن وصول طفل إلى المستشفى به إصابات أدت إلى وفاته ولايزال التحقيق جاريا لكشف الملابسات.

في اليوم العالمي .. "الهيئة":
حقوق الإنسان مصانة في المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131211/Con20131211661039.htm

معتوق الشريف (جدة)

أكدت هيئة حقوق الإنسان، في بيان لها أمس، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، أن انتخاب المملكة لفترة ثالثة في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يؤكد ما تبذله من جهود في ترسيخ العدل والمساواة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي، ويبرز ثبات مواقف المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان العادلة في العالم.

وأوضحت الهيئة أن إشادة أكثر من 90 دولة عالمية بجهود المملكة لحماية حقوق الإنسان، أثناء تقديم التقرير الدوري الشامل عن حقوق الإنسان في المملكة، أبلغ رد على المشككين لإشاعات تتعارض كليا مع الواقع الفعلي الذي تعيشه المملكة ويقره نظام الحكم فيها المستقى من الشريعة الإسلامية، وأوضح البيان أن ردود الأفعال الإيجابية العالمية حول مناقشة التقرير أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف هو انعكاس لما رآه العالم من إنجازات حقوقية وإنسانية جاءت استكمالا للجهود التي بدأتها منذ تأسيسها.

وأكدت الهيئة على ما تبذله المملكة، بقيادة خادم الحرمين الشريفين، من جهود لنصرة الشعب السوري الشقيق، ومواقفها الثابتة تجاه القضية الفلسطينية، منوهة بمواقف المملكة من رفض عضوية مجلس الأمن في تعبير غير مسبوق عن استيائها من عجز المجتمع الدولي عن إنهاء الحرب الدائرة في سوريا والظلم الواقع على الشعب الفلسطيني منذ عدة عقود. أما على المستوى الداخلي، فأكدت الهيئة أن صدور أنظمة المرافعات الشرعية، والإجراءات الجزائية، والمرافعات أمام ديوان المظالم، بعد تعديلها، تؤكد النهج السليم الذي سارت عليه المملكة منذ تأسيسها في ترسيخ دعائم الحق والعدل، وذلك استكمالا لمشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء.

وأشارت الهيئة إلى أن صدور نظام الحماية من الإيذاء، الذي يهدف إلى حماية كل أفراد المجتمع من كل صور الاستغلال وإساءة المعاملة، يعزز إجراءات الدولة في مجال الحماية من كافة أشكال التعسف والعنف، ويشكل نقله نوعية في الأنظمة وحماية حقوق الإنسان، وهو استكمال لمنظومة القواعد والأنظمة العدلية التي تنظم شؤون حياة المجتمع وتوفر الحماية من العنف بشتى أنواعه. ونوهت الهيئة، في بيانها، بموافقة مجلس الوزراء على لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، والتي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل في مجال الخدمة المنزلية، مشيرة إلى أن اللائحة تتناول حقوق والتزامات طرفي العلاقة، وهي تأكيد على حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على ما يحقق مصلحة المواطن وينظم علاقته التعاقدية مع العمالة الوافدة، ويضمن حقوق الطرفين.

وعلى صعيد الحملة التصحيحية لأصحاب العمل والعمال المخالفين التي بدأتها المملكة خلال العام الجاري، أشادت الهيئة بالتعامل الإنساني والأمني والاجتماعي والاقتصادي الذي لقيه جميع المخالفين.

وأشارت الهيئة إلى أنها تابعت إجراءات الحملة التصحيحية التي تطبقها وزارة الداخلية، بالتعاون مع جهات الاختصاص، موضحة أن الحملة حققت نجاحا ملحوظا، وطبقت كامل الإجراءات المثالية في قضايا التعامل مع المخالفين لأنظمة العمل والعمال.

وأشارت الهيئة، في بيانها، إلى تقرير حالة حقوق الإنسان في المملكة الصادر عنها، الذي تضمن عددا من الملاحظات حول أداء الأجهزة الحكومية، ومقدما خطة وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة من خلال 75 توصية، حيث استندت في تقريرها الذي رفعته إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ على ما رصدته من ملاحظات وما لمسته من تحديات تتطلب تكاتف الجهات الحكومية وغير الحكومية، لتحقيق طموحات وتطلعات خادم الحرمين الشريفين لضمان الممارسة الفعلية لقيم حقوق الإنسان ومبادئها.

الاقتصادية

592ألف طالب أجنبي في المدارس الحكومية السعودية تتيح تدريس مناهج 20 دولة في 178 مدرسة

المصدر: جريدة الأقتصادية الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/11/article_806760.html

خالد الصالح من الرياض

تصدت السعودية للتمييز في مجال التعليم بعد افتتاحها للجاليات الأجنبية المقيمة على أراضيها مدارس خاصة وتدريس 20 منهجا لتعليم أبنائها، وفق المناهج المعمول بها في بلدانهم بموجب لائحة المدارس الأجنبية في السعودية، التي صدرت بقرار مجلس الوزراء رقم 26.

وكشف تقرير اطلعت عليه "الاقتصادية" صادر عن هيئة حقوق الإنسان، بلوغ عدد المدارس الأجنبية المرخص لها بالعمل في السعودية في العام الدراسي الماضي 178 مدرسة، موزعة على 16 منطقة ومحافظة تعليمية، وبلغ عدد طلاب هذه المدارس وفق التقرير أكثر من 100 ألف طالب وطالبة.

وأشار التقرير إلى عدم ممانعة السعودية من تدريس أكثر من 20 منهجاً أجنبياً منها البريطاني، والأمريكي، والفرنسي، والفلبيني، والأسترالي، والباكستاني، والهندي، والبرتغالي، والغيني، والمالي، والياباني، والكوري، والسويدي، والإريتري، والتركي، والألماني، والإندونيسي، والغاني، والإيطالي، واليوناني، والسيرلانكي.

فيما بلغ عدد الطلاب والطالبات غير السعوديين الدارسين في المدارس الحكومية العام الماضي 2012 أكثر من 592.227 وذلك في مراحل التعليم العام (الابتدائية والمتوسطة والثانوية) حيث يقدم لهم التعليم مجاناً أسوة بالسعوديين.

وفي سياق آخر كشفت دراسة تربوية أعدها مجموعة باحثين في جامعة أم القرى، طبقت على 600 شخص من أولياء أمور الطلبة في أربع مدن سعودية، عن ثقتهم بإلحاق أبنائهم في المدارس الأجنبية داخل البلاد، بحجة أنها تعتمد على اللغة الإنجليزية في تدريس مقرراتها الدراسية من الصف الأول في المرحلة الابتدائية وحتى السنة الأخيرة من الثانوية العامة، وأضافت الدراسة أن معظمهم يبحث عن وسائل عديدة وحثيثة بغية إتمام عملية قبولهم.

وأبانت الدراسة التي قدمها محمد عمير الخالدي أستاذ التربويات في جامعة أم القرى أن نحو 70 في المائة من أولياء أمور الطلاب السعوديين يثقون بعملية التحاق أبنائهم الطلاب بالمدارس الأجنبية، و 18 في المائة يرفضون، و 12 في المائة يجهلون سير العملية التعليمية والتربوية في المدارس الأجنبية، مفيداً بأن الدراسة التي شملت أربع مدن سعودية أبدت رضا أغلبية الطلاب السعوديين في الالتحاق بالتعليم الأجنبي. وقال أستاذ التربويات في جامعة أم القرى: "إن الدراسة في أساسها تهدف إلى دراسة مخرجات التعليم العام في التعليم السعودي، وبيان مدى جدوى تدريس مادة اللغة الإنجليزية من السنوات الأولى للتعليم النظامي، مبينا أن تأخر تدريس مادة اللغة الإنجليزية إلى السنوات الأخيرة من المرحلة الابتدائية يبطئ سير تعلم الطلاب ويعيق من انطلاقتهم المعرفية".

وكانت وزارة التربية والتعليم قد عمدت إلى منح أولياء الأمور حرية الاختيار في تعليم أبنائهم، ووصفت التعليم الأجنبي بـ "المقبول" من جانب الوزارة، طالما أنه يقدم في البلاد ويقدم نمطا مقبولا وفق السياسة التعليمية في السعودية، كما أنه لا يخالف الأوجه المنضبطة في الجانب التربوي والسلوكي والتعليمي. وأشارت الوزارة إلى أن السماح بقبول الطلاب السعوديين في المدارس العالمية محدود ووفق ضوابط تحدد مصالح الطالب والوطن، لافتة إلى أن منظومة المدارس

العالمية بدأت بإجراء تغييرات تتمثل في الأخذ بالمناهج الأوروبية جنباً إلى جنب مع المناهج السعودية والثقافة الإسلامية واللغة العربية، ما أوجد توازنا في مناهجها.

الاقتصادية

حوار رسمي في تويتر

المصدر: جريدة الأقتصادية الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/11/article_806766.html

خالد السهيل

أشعر بألم، حينما أجد غيابا كاملا لأجهزتنا الرسمية على تويتر. وهي إن وجدت لا تعدو أن تكون مجرد مرسل من طرف واحد، يقول ما يريد ولا يتفاعل. وأغلب ما يقال هو في الحقيقة ليس جديدا. هذا الأمر يعكس تباطؤا في الاستفادة من هذه الوسيلة المهمة.

في مقابل ذلك، تظهر تجارب عربية وأجنبية حاملة في ثناياها نماذج شديدة الفاعلية. هناك نقاشات مفتوحة مع ممثلي الخارجية الفرنسية والبريطانية. وبعضها تتناول قضايا تقع في دائرة اهتمام من يتخاطبون إليهم.

المتحدثة الرسمية باسم الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط روز ماري ديفز فتحت أمس نقاشا عن الوضع حول سورية واجتماع جنيف 2 لمدة ساعتين في فترة ما بعد الظهر. وقد طرحت على المتحدثة سؤالا قلت فيه: تبدو الصورة في الميدان في منتهى الفوضى، مع تسيد داعش وقوى القاعدة والميليشيات التابعة لحزب الله. كيف سينجح جنيف 2؟ قد أجابت عن سؤالي قائلة: تنامي التطرف مصدر قلق بالغ لنا، وسيستمر في التزايد ما لم يتم وضع حد للصراع بسرعة، لذا إنهاؤه أمر ملح.

كان هناك أسئلة مهمة للغاية، وكانت هناك إجابات عن هذه الأسئلة. نحن في السعودية والخليج العربي، بحاجة إلى مثل هذه الفاعلية مع الداخل والخارج.

تصوروا لو فتح ممثل للخارجية نقاشا مفتوحا عبر تويتر يفسر الموقف المتخوف لدول الخليج من التوافق الأمريكي الإيراني. أو لو تم طرح قضية مثل قضية الاتحاد الخليجي، وضروراته والتحفظات التي يطرحها البعض عليه.

هناك قضايا تتعلق بالشأن المحلي، جمهورها الحقيقي موجود في تويتر. تصوروا لو طلبت وزارة الإسكان من خلال متحدث لها عبر تويتر مرئيات عموم الناس عن حلول الإسكان المقترحة. ماذا لو فتح مركز الحوار الوطني حوارا حقيقيا أسبوعيا حول قضية من القضايا المهمة؟ ماذا لو نزلت هيئة حقوق الإنسان من برجها العاجي واستمعت للناس وتحاورت معهم؟ ماذا لو كان رئيس هذه المنشأة أو تلك حصيفا وهو يتحادث مع الناس وتعامل مع طروحاتهم باعتبارها إثراء لأفكار منشأته. نعم هذه أحلام، ولكنها تبدو سهلة ومشروعة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

1115يوماً لم تشفع للتصويت عليه .. والشورى يؤجل الحسم إلى جلسة مقبلة

أعضاء يعارضون رفض مكافحة "البطالة" ويشككون في معلومات اللجنة الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/11/article891490.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

يبدو أن 1115 يوماً أمضاها مقترح عضو الشورى علي الوزرة بشأن تشريع نظام لمكافحة البطالة لم تكن كافية لثلاث لجان لحسم المقترح فهاهي المدة تمتد إلى أجل غير مسمى بعد أن أرجأ المجلس يوم أمس التصويت على توصية اللجنة الخاصة «الثانية» التي تطالب بعدم الموافقة على وضع نظام لمكافحة البطالة، حتى الاستماع في جلسة مقبلة إلى رد اللجنة التي يرأسها الدكتور عبدالله الحربي على ملاحظات الأعضاء.

جلسة الشورى العادية الرابعة والستون التي ترأسها الدكتور محمد الجفري كانت وتحديداً في بندها الأخير ساخنة وشهدت هجوماً من بعض الأعضاء على اللجنة الخاصة وأعضائها وهو مارفضه رئيس اللجنة عبدالله الحربي مؤكداً أن لجنته تضم نخبة من أساتذة الجامعات والخبراء والمختصين وأنها ليست ضد مكافحة البطالة.

أكثر ما أثار حفيظة الأعضاء المداخلين والمعارضين لرفض تشريع النظام هو تأكيد اللجنة على أن المملكة خالية من البطالة وأن السعوديين لا يقبلون بأي وظيفة..!

العضو محمد المطيري كان أول المتحدثين في مناقشة تقرير اللجنة الخاصة لم تر استضافة ممثلين عن الجهة المعنية على الرغم من أهمية موضوع البطالة التي تصنفه الدول في مقدمة سلم أولوياتها، كما ترى انه لا يوجد بطالة سعودية لكثرة الوظائف التي لا يرغب المواطنون في شغلها، وهذا يخالف ما هو معلوم بالضرورة لدى كل الجهات المعنية، بل إن الجهات إنما تختلف في مقدار نسبة البطالة وليس في إنكار وجودها، ولم ينكر وجود البطالة سوى هذه اللجنة الخاصة.

آل فهاد: المواطنون يتطلعون للمجلس في تلمس احتياجاتهم والوقوف معهم ليعيشوا حياة كريمة

واستغرب العضو المطيري قول اللجنة بأن الحل التشريعي قد يمثل عائقاً للحلول السريعة للبطالة..! وقال اللجنة أشارت إلى أن المشروع يتضمن مواد متناقضة وبعيدة عن الموضوعية، والسؤال هنا ما هو دور اللجنة في معالجة هذا التناقض وإجراء التعديل اللازم عليها؟

ودعا المطيري إلى إعادة تشكيل لجنة خاصة لدراسة المقترح من جديد وقال إن اللجنة أشارت إلى أن تطبيق النظام المقترح سوف تكون له نتائج سلبية وسيزيد من معدل البطالة بدلاً من تقليصها» والحقيقة إنني لم أفهم كيف يمكن أن تكون لنظام يهدف إلى مكافحة البطالة نتائج تزيد من البطالة؟».

واعتبر العضو حمد آل فهاد أن البطالة من مصادر القلق على المستوى الفردي والاجتماعي وعلى المستوى الوطني لما لها من أضرار على جميع المستويات الاجتماعية والصحية والأمنية وغيرها من الآثار السلبية.

المجلس يقر نظاماً لإبراز دور الإسلام في صيانة حقوق المرأة وإزالة قيودها في بناء المجتمع

وقال آل فهاد»المواطنون يتطلعون إلى تلمس احتياجاتهم والوقوف معهم في حل مشكلاتهم ومجلس الشورى وهو حلقة الوصل بين المواطنين وأصحاب اتخاذ القرار» وأضاف: إن النظام لو أقر يعتبر وقفة نوعية من المجلس مع أبناء هذا الوطن الذين يريدون أن يعيشوا حياة كريمة دون مد يد العون وذل السؤال.
وقال آل فهاد « يشجع هذا النظام المواطن على العمل والتدريب والاعتماد على نفسه كما أنه يلم شتات ما تناثر من توصيات ومواد بهذا الخصوص والتي لا تعالج المشكلة جذرياً وإنما هي كالمسكنات الوقتية التي سرعان ما يعود المرض عند انتهاء مفعولها.
وختم آل فهاد مشدداً»نحن في حاجة إلى نظام ملزم لا اجتهادات تتغير بتغيير الأشخاص وتخضع لتفسيرات شخصية».
من جهته قال العضو مشعل السلمي إن اللجنة الخاصة تجاهلت دراسة اللجنة التي سبقتها ولم تقدم مبررات إضافية على المقترح وجاءت برأي من سبقها كلجنة الإدارة والموارد البشرية ولم توضح الأسباب المقنعة ليرفض المجلس هذا المشروع و توصلت إلى استنتاجات غير صحيحة وغير مدعومة بالإحصائيات الصحيحة كقولها بعدم وجود بطالة في المملكة..!، وأضاف: اللجنة لم تستضف عاطلين ومسؤولين ومختصين لذلك لابد من تشكيل لجنة خاصة مهمتها تقديم مشروع لمكافحة البطالة لأنها القضية الوطنية التي يجب أن يتصدى لها المجلس.
ورأى رئيس اللجنة المالية سعد مارق أن رفض المقترح من قبل اللجنة بشكل كلي غير مقبول ولم يكن موفقا، وعاب على اللجنة الاعتماد في مبرراتها على اعتبار التعاميم والاستراتيجيات تعالج البطالة مشدداً على أهمية تشريع نظام، وتساءل عن عدم قيام اللجنة بتطوير النظام المقترح خاصة وأنه يتعلق بقضية وطنية مهمة تخدم الوطن والمواطن، كما طالب بإعادة النظر في دراسة النظام المقترح من جديد.
أما رئيس اللجنة الأمنية محمد أبو ساق فاستهل مداخلته بقوله» انطلق في مداخلتي من توجيهات خادم الحرمين الشريفين لأعضاء المجلس وتأكيده مراراً في خطابته السنوية على تفعيل دوره وقوله «إنكم تمثلون المناطق» وأضاف التوجيهات محددة وواضحة من المليك ونحن مقصرون في حق المجتمع والمسؤولية الملقاة على عاتقنا ولم نمنح أهم شؤون الوطن البطالة الوقت والجهد الكافيين لمناقشتها،
وتابع أبوساق: إن التقرير المعروض علينا اليوم للجنة الخاصة مخالف للواقع ويقول إن المملكة ليس فيها بطالة وهي في كل شبر بل تعدت السعودي إلى الأجنبي وأنها إن وجدت فهي من أناس لايريدون شغل أي وظيفة لظروف اجتماعية أو أنهم غير مؤهلين..!.
وأضاف رئيس اللجنة الأمينة: إن قضية البطالة كبيرة ولا يمكن أن يخرج المجلس برفض هذا المقترح الذي يمكن أن يساعد على القضاء على هذه المشكلة التي تورق المجتمع، مطالبا المجلس بأن يعقد جلسات لمناقشة البطالة ووضع الحلول لمعالجتها وقال» لايحق للجنة الخاصة في هذه المرحلة من دراسة المشروع ان توصي برفض المقترح وأن يكون مضمون تقريرها وكأنها مرحلة عدم ملاءمة الدراسة.
أبوساق أيَّد مطالبات أعضاء بإعادة تشكيل لجنة خاصة لدراسة المقترح وقال للأعضاء» أناشدكم زملائي أعضاء المجلس الموقر بأن ندرك أن لدينا من التوجيهات والصلاحيات ما يكفي لبذل المزيد من الجهود لخدمة مجتمعنا ووطننا فليس لدينا ما هو أهم من البطالة».
وطالب عدد من الأعضاء المعارضين توصية اللجنة بعدم الموافقة على مقترح مشروع النظام، بتطوير مشروع النظام بما يتناسب وحجم المشكلة التي تتطلب من المجلس بصفته التنظيمية(التشريعية) المساهمة في إيجاد المعالجات والحلول لهذه القضية الوطنية، وقال عضو كان على اللجنة أن تطور المقترح وتفعله بما يواكب توجه المجلس نحو مكافحة الظاهرة عبر تطويره كنظام مستقل أو إلحاقه بأحد الأنظمة القائمة حالياً.
وفي الجهة الأخرى شدد أحد الأعضاء على أن مشكلة البطالة لا تحل بصياغة مواد تنظيمية بل تخضع لمتغيرات اقتصادية متعددة، مشيراً إلى أنه لا يوجد في العالم نظام مماثل لمكافحة البطالة؛ بل الموجود برامج حكومية لدعم شغل الوظائف.
وفي شأن مقترحات الشورى التي وافق عليها يوم أمس، أقر المجلس تعديل قواعد إعداد التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى، والمقدم من الدكتور محمد آل ناجي والأستاذ محمد الدهيشي والدكتور عبدالله العبدالقادر والدكتور فهاد الحمد والدكتور عبدالله الحربي بموجب المادة (23) من نظام المجلس.
ووافق على مشروع النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وذلك بعد أن استمع لتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، وتهدف مواده إلى إبراز دور الإسلام في صيانة حقوق المرأة وبالذات في المحافل الدولية التي تشارك فيها المنظمة، ودعم الجهود الوطنية في الدول الأعضاء لتنمية الموارد البشرية في مجال تنمية المرأة وتفعيل حقوق المرأة وإزالة القيود التي لا تمكن المرأة من المشاركة في بناء المجتمع.

إلى ذلك قرر المجلس الموافقة على نظام الزراعة العضوية، كما طالب في قراره الصادر بالأغلبية وزارة الزراعة سرعة الانتهاء من وضع سياسة الزراعة العضوية بالمملكة، وذلك بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه المشروع التي تلاها المهندس محمد النقادي.
وأنهى المجلس أمس مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن التقرير السنوي لمصلحة الجمارك للعام المالي 331434، وفي بداية المناقشة لاحظ أحد الأعضاء أن التقرير لم يلتزم بالمادة 29 من نظام مجلس الوزراء الخاص بإعداد التقارير الحكومية السنوية، حيث لم يتضمن تفاصيل عن الميزانية ولا المعوقات التي تواجه المصلحة.
وتساءل العضو جبريل عريشي عن كيفية دخول المواد والبضائع المقلدة والمغشوشة مشيراً إلى أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها مصلحة الجمارك إلا أنه لازال هناك انتشار كبير للبضائع المغشوشة والمقلدة في الأسواق. وقد بين العضو مفرح الزهراني أن الأرقام في ارتفاع فالمضبوطات زادت بنسبة 24% عن العام الماضي، مؤكداً بأن عدد السلع المقلدة التي دخلت المملكة أكثر من 54 مليون سلعة بزيادة عن العام السابق للتقرير بلغت 14%، كما أن هناك تأخرا في دخول السلع عن طريق جسر الملك فهد حيث تطول الاجراءات في هذا المنفذ مما يسبب تلفا للمواد الغذائية وتؤثر على صحة المستهلكين، وقال الزهراني» إن الأنظمة التي تعالج الغش بحاجة إلى تطوير» مؤكداً أنه تقدم بتوصية إضافية تطالب بإعادة النظر في الأنظمة التي تطبق على السلع المغشوشة والمقلدة.
وشدد العضو أحمد زيلعي على التحقق من «الفلتان» الذي يحدث في جماركنا مورداً قصة تؤكد تعثر حملة كتب في أحد المنافذ، وقال إن المخلصين على ذمة السائق كانوا غير سعوديين، وأشار عضو آخر إلى أن هناك تخاذلا في منافذ المطارات ولا تخضع بعض السلع والأمتعة للتفتيش الدقيق
وانتقد عضو آخر تأخر إجراءات فسح البضائع مطالباً بالعمل على تواجد ممثلين عن كل الجهات في كل المنافذ لتسريع فسحها وحفظ مصالح الموردين، موضحاً أنه بالمقارنة مع عدد من الدول المجاورة نلاحظ فارقا كبيرا في سهولة الإجراءات وسرعة الفسح لصالح تلك الدول. وحسب العضو فهد بن جمعة فقد بلغت إيرادات الجمارك خلال العام المنصرم 20 مليار ريال « 17» مليار منها من المنافذ البحرية مطالبا الجمارك بأن لا تتأخر في تكدس البضائع على المنافذ حيث سيدفع هذا الأمر بالموردين إلى رفع تكلفة السلعة وهذا فيه ضرر على المواطن، وطالب بأن يكون هناك ربط الكتروني بين الجمارك والمصنع للسلعة حتى لا يكون هناك اختلاف في تاريخ السلعة.
وفي موضوع تقني تكرر أمس تعطل النظام الالكتروني لأجهزة طلب المداخلات والتصويت الأمر الذي أخر التصويت على بعض البنود وقد اقترحت أمانة المجلس استخدام البطاقات الخضراء للمؤيدين والحمراء للمعارضين ولكن لطول الوقت الذي قد تستغرقه فقرر نائب رئيس الشورى الذي يدير الجلسة الانتقال إلى البنود الأخرى حتى يتم إعادة إصلاح النظام التقني الذي مالبث أن عاد لوضعه وتم التصويت على عدد من البنود.

وزارة العدل توقع اتفاق تبادل المعلومات مع مؤسسة التقاعد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/11/article891496.html

الرياض - أسامة الجمعان
وقع وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى ومحافظ المؤسسة العامة للتقاعد محمد بن عبدالله الخراشي، اتفاقاً لتبادل البيانات بين الوزارة والمؤسسة، عقب زيارة المحافظ لمقر مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء بالرياض.
ويهدف الاتفاق إلى تهيئة البيئة الآلية المناسبة التي تسمح لكلا الطرفين الحصول على البيانات التي يحتاجها في تنفيذ مهماته واختصاصاته، ما يساعد على تعجيل إنجاز المعاملات القضائية ويتكامل مع برنامج الحكومة الإلكترونية.
واستمع محافظ مؤسسة التقاعد ومرافقوه، إلى شرح عن مراحل العمل التي شهدها مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء والجهات المرتبطة به، وآليات هندسة الإجراءات في المحاكم وكتابات العدل،

واستعرض المؤشرات التفاعلية للقضايا ونسبها الكترونياً لجميع الدوائر الشرعية، وتجربة التفتيش القضائي عن بعد، والترجمة الفورية عبر الشبكة الإلكترونية العدلية، والجوانب التدريبية في الوزارة، وأعمال مركز المعلومات وغرفة التحكم والمراقبة للمحاكم، ومن ثم أجروا اتصالاً مرئياً عبر الدوائر التلفزيونية الشبكية الإلكترونية مع عدد من رؤساء المحاكم.

وعبّر محافظ مؤسسة التقاعد عن سعادته بالاطلاع عن قرب إلى ما وصل إليه مشروع تطوير مرفق القضاء، وماتم إنجازه في هذا المشروع، مشيداً بما وصل اليه المشروع في تسهيل الإجراءات وفتح فروع وتسهيل الدخول على الأنظمة والبرامج الإلكترونية عن بعد، التي ستسهم في خدمة المواطن لإنجاز معاملته بأسرع وقت وأقل جهد، داعياً إلى استفادة القطاعات الحكومية من تجربة وزارة العدل الرائدة.

بسبب تمازج ميزانية البنود والبرامج.. ولائحة الواجبات الوظيفية تُجرم ولا تعاقب

مراقب المالية ل"الرياض": التفريط بالمال العام حيلة الجهات الحكومية لضمان حصولها على مخصصات مالية كاملة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/11/article891494.html

الرياض - أسمهان الغامدي

أبان المراقب العام المالي بوزارة المالية يوسف بن عبدالعزيز أبا الخيل ل"الرياض" أن تمازج ميزانية البنود وميزانية البرامج فتح باباً واسعاً من أبواب الفساد الإداري، عن طريق "التفريط بالمال العام" نهاية السنة المالية من قبل الجهات الحكومية خوفا من أن تقلل مخصصات المالية لها في السنة الجديدة، وذلك اعتقادا من الجهات بأن عدم صرف الميزانية بالكامل مؤشر لعدم حاجتهم لكامل المبلغ المعتمد.

مفصلا ذلك بأن كثيرا من الجهات الحكومية تلجأ إلى صرف كافة المبالغ المتبقية فيها في نهاية السنة المالية، رغم أنها في معظم الأحيان ليست بحاجة إلى ما يتم تأمينه، لأنها ترى أنها نفقات سوف تخسرها إذا لم تصرفها، حتى لا تتأثر اعتماداتها من تلك البنود سلبا في ميزانية السنة المقبلة، إذ هي تعتقد أنه ربما يعتمد لها في تلك الميزانية ما يوازي ما صرفته منها أو قريبا منه، كما أنها تعتقد أن عدم صرف كامل البند أو الاعتماد مؤشرا على عدم حاجتها لكامل المبالغ المعتمدة لها فيه.

وزاد أبا الخيل أن هناك العديد من الأنظمة بحاجة إلى تعديل وتقويم مستندا على أنظمة الخدمة المدنية ولائحة الواجبات الوظيفية التي تُجرم ولا تعاقب مما يسهل الطريق لممارسة الفساد الإداري والمالي دون الخوف من عقوبة منتظرة، حيث إن اللائحة تحظر استعمال الموظف لسلطة وظيفته ونفوذها لمصالحه الخاصة. كما حظرت المادة (3) من ذات اللائحة على الموظف أن "يزاول نشاطاً يؤدي إلى اكتساب صفة التاجر". لكن لا النظام ولا لائحته، ولا لائحة الواجبات الوظيفية فرضت عقوبة/ عقوبات على من يرتكب مثل هذه الأعمال.

تقرير حول محاكمات قضايا السيول في جدة:

أحكام بالسجن لمدة 133 عاماً وغرامات تجاوزت 14 مليون ريال

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/11/article891527.html

جدة – سعد بن عبدالله
كشف ديوان المظالم أن الدائرة الجزائية الثالثة في المحكمة الإدارية بجدة نظرت في 31 قضية اتهم فيها 123 شخصاً في قضايا السيول حتى تاريخ 1435/2/5هـ.
وذكرت إدارة الدعم القضائي في ديوان المظالم في بيانها انه حتى تاريخ 1435/2/5هـ أحيل إلى الدائرة الجزائية الثالثة بالمحكمة الإدارية بجدة 31 قضية بها (123) متهماً، وتم إصدار (12) قرار إعادة القضية إلى جهة الإدعاء للاستكمال وقرارين بضم قضية إلى أخرى، وأصدرت الدائرة (27) حكماً منها (10) بعدم الإدانة و(17) حكماً بالإدانة قضت بالسجن لمدة (133 عاماً) وغرامة قدرها (14,560,000) ريال تأيد منها (4) أحكام فيما أصبح حكم واحد نهائياً بفوات موعد الطعن عليه.
إدانة 17 متهماً بينهم أمين سابق ووكيلاه وعدد من المسؤولين
مشاهير أمام العدالة وقضايا ساخنة
وتأتي قضية أمين سابق لأمانة جدة ووكيليه كإحدى أشهر قضايا كارثة السيول التي نظرتها المحكمة وامتدت مداولاتها قرابة العامين، ليأتي قرار المحكمة الاسبوع الماضي في ختام الجلسة الأخيرة وبعد إغلاق المرافعات بالقضية، بإدانة الأمين مع رجلي الأعمال بجريمة رشوة الخمسة ملايين والحكم عليه بالسجن 8 سنوات وغرامة مالية مليون ريال وكان نصيب رجلي الأعمال السجن 9 سنوات ومليون ونصف غرامة، فيما قررت هيئة المحكمة عدم إدانة الأمين ووكيليه في قضية السيول والتي كانت عن قرار السماح بالبناء في مخطط المساعد الذي تعرض للغرق.
رؤساء الأندية والحكم المؤيد
فيما كانت القضية الأخرى التي حظيت باهتمام الرأي العام وشغلت وسائل الإعلام هي قضية رؤساء الأندية الثلاثة مع رجال الأعمال، وكان الحكم بعدم الإدانة في جريمة الرشوة ومعاقبة قياديي الأمانة بالغرامة 10 آلاف لاشتغالهم بالتجارة، لينالوا بعدها تأييد الحكم من محكمة الاستئناف، ويسدل الستار على قضية كان يثار حولها الكثير من التساؤلات وراجت معها الكثير من الشائعات رغم أن قرار الاتهام كان بعيداً عن تجاوزات السيول حيث حمل قرار الاتهام استغلال الوظيفة من قبل قياديي الأمانة في تقديم مصورات جوية لرجال الأعمال لمخططات تقع في منطقة ذهبان شمال جدة على بعد 50 كم مقابل 60 مليون ريال.
رشاوى
وتنوعت أساليب الرشوة التي تضمنتها أدلة الاتهامات وشهدت قاعة المحكمة الكثير من المفارقات التي كانت مثار دهشة المتابعين فمن جرة العسل التي خبئ فيها مبالغ نقدية إلى سبائك الذهب وأطقم المجوهرات، وملايين الريالات (4 مليون ريال) التي وجدت في منزل أحد المتهمين بعد اعترافاته أمام جهات التحقيق، رغم تملكه عدة حسابات في البنوك، لتمتد الرشاوى إلى عمائر تجارية وفلل في مواقع متميزة وأراض وسيارات فارهة، بالإضافة إلى المبالغ النقدية التي تقدر بالملايين.
قيادي في الأمانة يحصل على 23 منحة
أقر أحد قياديي الأمانة أثناء مداولات قضيته التي يحاكم فيها بحصوله على 23 منحة خلال فترة عمله، وقال إنه كان يطلبها من المسؤولين ويجاب طلبه، ولم يرَ في ذلك أي مخالفة او تجاوز للنظام أو استغلال للوظيفة.
محاكمات الأكاديميين وحمى الضنك

ولم يسلم من تبعات كارثة السيول اثنان من الأكاديميين اللذين عملا في مواقع قيادية بأمانة جدة بعد إعارتهم من جامعة الملك عبد العزيز، ورغم حصول أحدهما على عدم الإدانة بعد اتهامه بالتلاعب بمشروعات مرتبطة بالسيول وتبديد المال العام من خلال نقله لمواقع المشروعات دون مسوغات رسمية، وأسقط في يده بعد تمسك الإدعاء بأدلة الإدانة ورفضه الاستعانة بتقرير فني رغم توجيه هيئة الدائرة، ورغم إحالة القضية لهيئة الرقابة والتحقيق لاستكمال التحقيق فيها إلا أن المتهم ووكيله تمسكا بالتقرير الفني ورد التهم، ليصدر قرار الدائرة بعد الإدانة، بينما كان مصير الأكاديمي الآخر السجن لمدة 4 سنوات، بالإضافة إلى تغريمه مليون ريال، وتم الحكم على رجل الأعمال الذي يحاكم معه بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه 200 ألف ريال على خلفية إدانته بالحصول على رشوة من رجل الأعمال، مقابل ترسية مشروع تغطية إحدى قنوات مجرى السيول بجدة، من خلال رفع قيمة مبلغ المناقصة من 300 مليون ريال إلى 340 مليون ريال لصالح شركة رجل الأعمال والقضية التي تم انكشاف خيوطها الأولية بالتزامن مع تحقيقات كارثة سيول جدة، كما أدين مجموعة من المتهمين (موظفو برنامج حمى الضنك في أمانة جدة) وصدرت أحكام بالسجن والغرامة ضدهم.

وتبقى قضية أم الخير والمتهمون الستة أمام الدائرة الجزائية حيث تعد أكبر القضايا المنظورة، والتي يحاكم فيها قيادي من إدارة الصيانة والتشغيل في أمانة جدة متهم باستلام 6 ملايين ريال مقابل التغاضي عن مخالفات في مشاريع تصريف السبول في المخطط ومواقع أخرى داخل جدة، ويحاكم معه قيادي آخر بالأمانة واثنين من رجال الأعمال واثنين من المقيمين ارتبطت قضيتهم بأحد قياديي الأمانة، وينتظر أن تحدد الجلسة القادمة التي حدد لها نهاية الشهر الجاري مصير القضية بعد استكمال المرافعات.

مقتطفات:

- قضايا كارثة السيول جميعها نظرها 3 قضاة في الدائرة الجزائية الثالثة في محكمة جدة الإدارية.
- شهدت المحاكمات حضوراً إعلامياً مكثفاً وحظيت بتغطية واسعة.
- رفض رئيس الدائرة القضائية طلب بعض المتهمين إبعاد وسائل الإعلام ومنعها من حضور الجلسات.
- طلب متهمون من هيئة المحكمة فصل قضاياهم عن ملف السيول لعدم ارتباطها بها.
- كما شهدت المحاكمات إنكار المتهمين اعترافاتهم أمام جهات التحقيق.
- أحيلت عدة قضايا لجهات التحقيق مرة أخرى لاستكمال النواقص.
- تجاوب غير مسبوق من رئيس ديوان المظالم والرؤساء الذين تعاقبوا على محكمة جدة الإدارية مع وسائل الإعلام.

القاضي يوصي بعلاجه نفسياً وإعانته لإكمال تعليمه الجامعي

السجن 16 عاماً بحق متهم خطط لاغتيال "المفتي" واستهداف معامل النفط

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/11/article891529.html

الرياض - مبارك العكاش

حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض بالسجن 16 عاماً على متهم أدين بالتخطيط لاغتيال سماحة المفتي وبعض المشايخ بتكليف من قبل أحد أعضاء تنظيم القاعدة، وتضمنت التهم الموجهة إليه حضوره بعض السهرات الماجنة، وتأييده لتنظيم القاعدة الإرهابي والتدرب على الأسلحة بقصد الإخلال بالأمن.

وجاء في منطوق الحكم إدانة المدعى عليه باعتناقه المنهج التكفيري وتكفيره حكام الدول الإسلامية وحكومة البلاد والعاملين فيها وتلقيه كتب تحث على اعتناق المنهج التكفيري واغتيال رجال المباحث واطلاعه عليها وتأثره بها

والخروج إلى العراق والمشاركة في القتال الدائر هناك دون إذن ولي الأمر وقناعته بوجوب الخروج للقتال بأماكن الصراع وأنه فرض عين دون أذن ولي الأمر.
كما ثبت انضمامه لتنظيم القاعدة الإرهابي وخروجه إلى العراق والتدرب على الأسلحة الثقيلة والخفيفة وتلقى العديد من الدورات القتالية وكذلك انضمامه لجماعات مقاتلة تابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي ومشاركته في القتال مع تلك الجماعات المقاتلة وحصوله على جواز سفر عراقي مقابل مبلغ مالي لغرض أخفاء شخصيته واستخدامه في تنقلاته في العراق كما قام احد أعضاء تنظيم القاعدة بتكليفه بعد عودته إلى المملكة بالقيام بأعمال إرهابية تتمثل في اغتيال سماحة المفتي وعدد من المشايخ والشخصيات، ومحققين من المباحث العامة وتجنيد مجموعة أشخاص لأجل جمع الأموال لغرض استئجار مزرعة أو استراحة لتكون وكراً لتصنيع المتفجرات وكذلك اقتحام سجون المباحث العامة وتهريب الموقوفين.
وثبت شروعه بتكوين خلية إرهابية داخل المملكة وتجنيد الشباب للانضمام لتلك الخلية وقيامه باستئجار عدد من الشقق المفروشة لتكون وكراً للتخطيط والتنسيق، كما ثبت سعيه لمعرفة كيفية التصوير وإخراج الأفلام لغرض تصوير الأعمال الإرهابية التي عزم على تنفيذها داخل هذه البلاد لنشرها على الشبكة العنكبوتية وذلك من خلال سؤاله لأحد الموقوفين عما إذا كان لديه خبرة بذلك، وثبت لدى المحكمة شروعه بتفجير المنشآت النفطية حيث قام بدخول احد المواقع الإلكترونية وتحميله صوراً لمواقع الخزانات النفطية لاحدى المنشآت لغرض استهدافها بعملية إرهابية، وقام بالذهاب الى منزل أحد الموقوفين وسؤاله عن الحراسة بأحد المعامل النفطية وعن أماكن رسوا السفن التي تحمل النفط لغرض استهدافها بعملية إرهابية.
وأدين أيضاً بتمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية من خلال تلقيه مبلغاً مالياً قدره (70) ألف ريال لدعم المقاتلين في العراق وقيامة بالاشتراك بتمويل الإرهاب عن طريق الاتفاق والتحريض والتستر من خلال اتفاقه مع أحد المشبوهين على جمع الأموال لصالح المقاتلين في العراق، وحضوره السهرات الماجنة.
وقررت المحكمة سجنه ستة عشر عاماً منها مدة خمس سنوات وفقا للمادة السادسة عشر من نظام مكافحة غسل الأموال وتعزيره بالجلد أربعون جلدة ومنعه من السفر مدة مماثلة لسجنه.
وفي نهاية الجلسة أوصى القاضي باستمرار المتهم في العلاج النفسي وإلحاقه بمركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة وإعانته لإكمال تعليمه الجامعي أثناء فترة سجنه بإحدى الجامعات السعودية، وبإعلان الحكم قرر المدان والمدعي العام الاعتراض.

أسر التوحد تطالب بإنشاء مراكز تساعد في رعاية وتدريب الأطفال التوحديين

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/11/1020461

الرياض- حمود البيشي، حسين الحربي
طالب عديد من أسر التوحد بإنشاء مراكز تعليم وتدريب، تساعدهم في مواجهة تربية أبنائهم المصابين باضطرابات التوحد.
جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي أقامته جمعية أسر التوحد الخيرية بمناسبة انعقاد ندوة تبادل الخبرات في مجال اضطرابات التوحد التي تنطلق فعالياتها يوم 20 صفر وتستمر ثلاثة أيام تحت رعاية الأمير خالد بن بندر أمير منطقة الرياض في مركز الملك فهد الثقافي.
واعتبرت الأسر أن عدم تلبية احتياجات أبنائها التوحديين بإنشاء هذه المراكز يمثل عبئاً كبيراً على كاهلهم في ظل التكلفة العالية للمراكز الخاصة، وكذلك تكلفة مراكز الرعاية في الدول المجاورة وعدم أهلية بعضها، وهو ما أكده نائب رئيس الجمعية الدكتور إبراهيم العثمان، حيث ذكر أنه في إحدى الجولات على الأطفال الذين تم إرسالهم لهذه المراكز اكتشف إهمالاً لدى بعضها بعد أن طلبت فتاة توحدية مقابلته، حيث قال: «احتضنتها لأجد رائحة سيئة تنبعث من ملابسها رغم حرص المسؤولين في هذا المركز على عدم لقائي بها حتى لا ينكشف هذا الإهمال»، وقد قام بعد ذلك برفع تقرير لوزارة الشؤون الاجتماعية لاتخاذ الإجراء المناسب حيالها، كاشفاً عن وجود توجيه سامٍ كريم بإنشاء مجلس أعلى للإعاقة صدر بتاريخ 23 رمضان 1421هـ، ورغم مرور أربعة عشر عاماً تقريباً إلا أن هذا القرار لم ينفذ.
وتضمنت المطالب توفير خادمة وسائق للطفل التوحدي وزيادة الإعانة المخصصة له وغيرها من المطالب التي تمنوا تحقيقها لمساعدتهم. وذكرت إحدى أمهات الأطفال أن زوجها تبرأ من ابنته بحجة أنها مجنونة وأنه يجب إدخالها المستشفى، وأنه غير قادر على رعايتها مما سبب ضغطاً كبيراً على الزوجة، وتتساءل أخرى «لماذا لا يتم جلب الخبرات العالمية في مجال التوحد إلى المملكة بدلاً من التكاليف العالية التي تقع على عاتق الأسر بسبب سفرها إلى الدول التي توجد فيها هذه المراكز؟».
وتحدث مستشار الجمعية الدكتور عبدالمحسن العتيبي عن وجود معوقات تواجه إنشاء مراكز متخصصة للتوحديين، ويرجع أهم عائق إلى عدم وجود تكاتف بين الجهات المعنية في تقديم الرعاية لهذه الفئة، وتخلي بعضها عن دورها تجاهها، وكشف عن وجود أوامر سامية بإنشاء ثلاثة مراكز للتوحد في كل من الرياض وجدة والدمام، ولكنها لم تنفذ حتى الآن، ولا يعرف أحد مصيرها.
واستعرضت رئيسة جمعية الفصام الخيرية الأميرة سميرة الفيصل بعض الإنجازات التي حققتها جمعية أسر التوحد في سبيل رعاية ودعم الأطفال التوحديين، وكذلك مساعدة أسرهم للتعامل مع أطفالهم. ومن ذلك الاستعداد لفتح مركز يخدم أطفال التوحد داخل جامعة الملك سعود، وافتتاح وحدة التدخل المبكر في مجال التوحد بوزارة الشؤون الاجتماعية، وتحدثت عن الجهود التي بذلتها وما زالت الجمعية في هذا الجانب، مبينة أنها وقّعت عديداً من الاتفاقيات مع جهات حكومية وخاصة لمصلحة هذه الفئة. وأشادت سمو الأميرة سميرة بالجهود التي بذلها أهالي مدينتي القصيم والدوادمي لإنشاء مراكز لرعاية الأطفال التوحديين من أبنائها، مبينة أنها جهود فردية وليس لأي جهة دور فيها.
وحظي المؤتمر بمشاركة فاعلة من عدد من الممثلين السعوديين وأسر أطفال التوحد وعدد من المتطوعين.

«التربية» تمنح الطلاب غير السعوديين مهلة للتصحيح

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131211/Con20131211660956.htm

أحمد السلمي (جدة)

حذرت وزارة التربية والتعليم مديري المدارس من منع الطلاب والطالبات غير السعوديين من دخول الاختبارات أو حجز شهاداتهم بسبب انتهاء إقاماتهم في ظل كثرة شكاوى أولياء الأمور من توقيف أبنائهم وبناتهم عن الدراسة بسبب عدم تجديد الإقامات النظامية.

وقالت الوزارة إن ذلك يأتي حرصا منها على مصلحة هؤلاء الطلبة والتيسير على أولياء الأمور، وتمشيا مع التوجيهات الرسمية للجهة المختصة بمنح الوافدين المهلة المطلوبة لتصحيح أوضاعهم.

وأكدت الوزارة على أن (الطالب / الطالبة) الذي انتهت إقامته قبل بداية العام الدراسي ولم يمض على ذلك إلا شهور قليلة، يتم قبوله ويستمر في الدراسة ولا يوقف ولا يمنع من دخول الاختبارات ولا تحجز له أي شهادة، وكذلك الحال لمن تنتهي إقامته خلال العام الدراسي بحيث يستمر قبوله بالمدرسة ولا يوقف ولا يمنع من دخول الاختبارات ولا تحجز له شهادة، وفي الحالتين يشعر ولي الأمر خطيا بضرورة التجديد لضمان استمراره في الدراسة للعام التالي. وقالت الوزارة إن الطالب أو الطالبة الذي له إقامة تحت الإجراء يقبل في المدرسة بشرط إحضار خطاب من الشركة أو المؤسسة التي يعمل فيها ولي الأمر أو من المحكمة أو الجهة القضائية أو الأمنية، تبين فيه أسباب تأخر تجديد الإقامة لسبب خارج عن إرادة صاحب الإقامة بمثل ما يتعلق بالقضايا الحقوقية بين الكفيل والمكفول التي ليس لولي الأمر خيار في إنهائها في وقت وجيز أو إجراءات نقل الكفالة أو وجود مشكلة لولي الأمر مع كفيله وترتب عليه حجز الجواز أو تحويل المعاملة إلى المحاكم لوجود مطالبات مالية ونحوها أو ارتباط نقل الكفالة بنقل ملكية الشركة والمؤسسة للورثة حيث يسمح في جميع هذه الحالات باستمرار الطلبة في الدراسة ولا يمنعوا من دخول الاختبارات نهائيا. وأردفت الوزارة أنه في حالة عدم وجود إثبات لتجديد الإقامة أو سير إجراءاتها يرفع مدير المدرسة لإدارة الاختبارات بإدارة التعليم وترفع بدورها الجهة المختصة بالوافدين للاستفسار عن إمكانية السماح للابن أو البنت بالدراسة من عدمه.

العمل: تلقي طلبات المستفيدين من "حافز المطور" بعد 90 يوما

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131211/Con20131211661000.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)،فارس القحطاني (الرياض)
كشف وزير العمل المهندس عادل فقيه عن أن برنامج «حافز المطور» هو بمثابة فرصة للجادين في البحث عن العمل، موضحا أن تلقي طلبات الراغبين سيكون بعد 90 يوما من صدور القرار.
وقال فقيه، عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، إن البرنامج الجديد يشمل المستفيدين السابقين من إعانة «حافز» للباحثين عن عمل، وللمقيمين في دور الرعاية، ليغطي بذلك الفئة من ٢٠ ـ ٦٠، وسيبدأ بـ ١٥٠٠ ريال للأربعة أشهر الأولى، ثم ١٢٥٠ ريال للأربعة أشهر التالية ليصل إلى ١٠٠٠ ريال للأربعة الأشهر الأخيرة، موضحا أن صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» سيقوم بتسجيل الراغبين في الاستفادة من البرنامج بشكل رسمي (بعد 90 يوما)، ابتداء من تاريخ صدور القرار.
وأضاف «البرنامج الجديد يعد فرصة للجادين في البحث عن عمل، فالدعم يشمل التدريب والتأهيل ضمن برنامج «طاقات». وقدم وزير العمل شكره لخادم الحرمين الشريفين على إقرار مجلس الوزراء لحافز المطور استمرارا لدعم سبل التوظيف لأبناء الوطن.
وكانت «عكاظ» نشرت تفاصيل قرار مجلس الوزراء تحت عنوان «العمل تطلق حافز المطور».

الاقتصادية

الرأي

أجهزة الرقابة .. تضارب الأدوار وعلل بيروقراطية

المصدر: جريدة الأقتصادية الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/11/article_806744.html

كلمة الاقتصادية

ما هي الرقابة؟ بشكل عام هي نظام شامل من أجل ضمان وتأكيد أن ما تم التخطيط له سينفذ بطريقة صحيحة، وألا أحد يسيء استخدام الأصول بأنواعها الثابت والمنقول، وأن إعداد التقارير وتوثيق العمليات يتم بطريقة سليمة تضمن معلومات صحيحة لمتخذي القرار. هذا صحيح على مستوى المال العام وصحيح أيضا على مستوى كل جهة مسؤولة، صحيح بالنسبة للقطاعين العام والخاص على حد سواء. ومن الملاحظ أننا استخدمنا كلمة نظام، في تعريفنا لهذا المفهوم المعقد، وفي هذا إشارة واضحة إلى أنه يشمل عناصر متعددة لكنها متكاملة فيما بينها، فالنظام الرقابي الشامل في القطاع الحكومي يبدأ من تطوير أنظمة للرقابة الداخلية في الجهات الحكومية، بما في ذلك من أدوار متعددة لوحدات متنوعة

داخل الجهة الحكومية ومنها الإدارة المالية وإدارة المتابعة، والمراجعة الداخلية، إضافة إلى المراقب المالي، والأدوار الرقابية التي تمارسها الإدارة العليا في كل جهة. وعلى مستوى الدولة ككل يتم العمل الرقابي من خلال عدة جهات منها وزارة المالية، وديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، وهيئة مكافحة الفساد. وكقاعدة عامة لن ينجح العمل الرقابي ما لم تتكامل هذه الأدوار ويعرف كل جهاز دوره ومسؤولياته، وأن تكون هذه الأدوار مكتوبة بشكل مفهوم ودقيق، وأن يتم تعريف الجهات الخاضعة بها، وهذا باختصار ما يسمى بالحوكمة. فالعلاقات بين جميع الأجهزة الرقابية يجب أن تكون واضحة والحقوق والواجبات وكذلك المسؤوليات، وأن تكون مكتوبة ومتاحة، ويبقى السؤال الكبير الذي نواجهه اليوم ونحن نعبر اليوم العالمي لمكافحة الفساد: هل لدينا مثل هذه العلاقات الدقيقة بين المؤسسات الرقابية، أم هناك تداخل وازدواجية وفوق كل ذلك عمل بيروقراطي معلول؟

قلنا إن الرقابة نظام، ولذلك لا يمكن للرقابة أن تعمل بشكل جيد وتحقق أهدافها في منع الغش واكتشاف الأخطاء إلا من خلال العمل وفقا لآلية النظام، لكن إذا بدأ النظام يكرر نفسه والأدوار تتداخل فإن الفرصة تكون كبيرة لحدوث الأخطاء والغش، وإساءة استخدام الأصول. عندما تقوم هيئة مكافحة الفساد بممارسة الدور نفسه الذي يقوم به ديوان المراقبة وتستخدم الآلية نفسها والتوقيت، فإن أعباء النظام الرقابي الحكومي ستزداد وتزداد تكلفته مع انخفاض إنتاجيته. ورغم أن مسمى هيئة مكافحة الفساد قد ارتبط بالفساد والبحث عنه واكتشافه، لكنها من خلال تصريحات منسوبيها تدخل في أعمال رقابية هي من صميم أعمال ديون المراقبة العامة كتقييم الأداء والرقابة المالية اللاحقة، والرقابة على العقود والمشاريع. هذه الصورة من التداخل تظهر مرة أخرى في داخل المؤسسات الحكومية التي لديها وحدة للمراجعة الداخلية ومراقب مالي إضافة إلى إدارة للمتابعة، وإدارة للجودة، فأصبح السؤال الأكثر إلحاحا في المؤسسات هو معرفة الفرق بين هذه الوحدات وعلاقتها ببعضها وكيفية التعامل معها وبينها. وتجاوز التداخل حده عندما بدأت وحدات المراجعة الداخلية في عديد من المؤسسات تمارس دور موظفي ديوان المراقبة العامة نفسه الذين لديهم مكاتب في الجهة نفسها، وهو ما جعل الموظفين يشعرون كأنهم في وسط متاهة رقابية تعوق العمل أكثر مما تضيف الثقة إلى ما تم تحقيقه.

من فضول القول أن نقر بأن الأنظمة التي صدرت بإنشاء هذه الجهات والوحدات الإدارية المختلفة واضحة كل الوضوح في الفصل فيما بينها، ولكل جهة مرجعية خاصة بها، ولكن المشكلة بدأت بشكل أساسي في انتقال الكوادر من جهة إلى جهة ومن إدارة إلى إدارة، فمن كان يعمل في ديوان المراقبة العامة أصبح اليوم يعمل في هيئة مكافحة الفساد، ومن عمل في إدارة المتابعة أصبح يعمل في إدارة المراجعة الداخلية، بل إن بعض الجهات تعرض على موظفي ديوان المراقبة العامة الانتقال لديها للعمل في إدارات المراجعة الداخلية، ولا مشاحة في انتقال الموظف، لكن لهذا المذهب تأثيره المهم في قولبة كل الأعمال الرقابة في شكل واحد وصبغها بالطابع نفسه، وهذا ما حوَّل العمل الرقابي من عمل إبداعي في حد ذاته إلى عمل روتيني بيروقراطي ممل ومكرر.

من المهم إذا أن يعاد تعريف الرقابة في القطاع العام، وأن تتم صياغة نظام شامل للحوكمة، يوضح بجلاء كل العلاقات الرقابية والمتداخلة وفصل الوظائف عن بعضها بعضا، وأن تقوم كل جهة بما يناط بها من مسؤوليات. لعلنا إذا أكملنا بناء هذه المنظومة نكتشف إلى أي مدى نحن قادرون على دمج بعض المؤسسات في بعضها من أجل رفع كفاءة العمل والتقليل من مدى التعارض في المهام.

الاقتصادية

الرأي

"حافز" بين مفهومي "التوظيف" و"الضمان الاجتماعي"

المصدر: جريدة الأقتصادية الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/11/article_806749.html

د. عبد العزيز الغدير

اطلعت في (#إطلاق ــ حافز 2 ــ أقل ــ من ــ ألفي ــ ريال) على ما يدمي القلب ويضيق به الصدر من شباب سعودي لم يدركوا منطلقات "حافز) الفكرية وغاياته كمشروع تحفيزي تنفذه وزارة العمل وليس وزارة الشؤون الاجتماعية ليتكامل مع مشاريع الصندوق الوطني لتنمية الموارد البشرية "هدف" لتوطين الوظائف والمهن بكل أنواعها لتوظيف الشباب السعودي ليلعبوا دورهم المنتظر تجاه أنفسهم لتطوير ورفع مستوى معيشتهم ونوعيتها وتجاه الوطن في تحقيق الأهداف التنموية.

مما يدمي القلب حقيقة أن الإطار العام لمعظم إن لم يكن لكل التغريدات في هذا الوسم "الهاتشتاق" هو روح طلب المعونة وليس روح طلب العمل متناسين جميعاً أن وزارة العمل ومن خلال برنامج "هدف" وغيره من البرامج كبرنامج "نطاقات" تعمل على توظيف الشباب السعودي وخفض نسب البطالة وأن برنامج "حافز" إنما هو برنامج "مُحفِّز" لطالبي العمل وليس برنامج معونات اجتماعية دائمة لتعزيز الاتكال والكسل، وأن البرنامج مخصص للحالات الطبيعية من الشباب والشابات ليصل بهم لمحطة العمل وليس لطالبي المعونة من الأرامل والمطلقات والأيتام والمعوقين إعاقة شديدة ومن في حكمهم، ومتناسين أيضاً أن البرنامج يشكل قاعدة معلومات متكاملة للعاطلين من جهة الجنس والعمر والتأهيل والمنطقة لتنطلق الوزارة من خلال هذه المعلومات للتواصل المباشر معهم لمعالجة أوضاعهم لتوظيفهم لدى شركات ومؤسسات القطاع الخاص الذي بات هو الآخر نتيجة لبرامج وزارة العمل الأخرى يحرص على توظيف الكفاءات السعودية بدل الوافدة.

البعض من المغردين وللأسف الشديد فوق "شين فهمه وفعله" قوات عينه في اللعن والسباب و"الشرهة" التي تفوق بكثير "شرهته" على نفسه فبدل أن يغتنم الفرص الوظيفية والاستثمارية في مجال الأعمال الصغيرة التي توفرت بشكل هائل وكبير بعد تطبيق برنامج "نطاقات" الذي يدفع القطاع الخاص لتفضيل الكفاءة السعودية وبعد الحملة التصحيحية للعمالة الوافدة التي تفتح له ساحة العمل والاستثمار ما زال ينتظر أن تمطر السماء ذهباً وفضة ولا يريد أن يتحرك للبحث عن الفرص واغتنامها حسب مؤهلاته وما عملت يداه سابقاً من جهود لتأهيل نفسه. أقول بدل من كل ذلك يطلب الإنفاق عليه حتى يتكرم بالقبول بوظيفة تلائم قيمه ومفاهيمه وعليائه بل وحتى كسله في كثير من الأحيان فهو لا يريد أن يعمل في الوظائف المهنية التي تدر ذهباً رغم ضعف مؤهلاته التي ما كانت لتكون بهذا الضعف لولا كسله في اغتنام الفرص التعليمية المتوفرة من الابتدائي حتى العالي بما في ذلك التعليم الفني والتدريب التقني.

أحدهم يقول نحن في بلد غني وآباؤنا ساهموا في توحيد المملكة وعلى الدولة أن تنفق علينا لهذه الأسباب بمبالغ شهرية تفوق الألفي ريال وهو لا يعلم أن الدولة على استعداد للمشاركة في تأهيله من جديد قبل العمل وعلى رأس العمل والمساهمة في دفع جزء كبير من راتبه بما يصل لأربعة آلاف ريال إذا وافق على الجد والاجتهاد والعمل، نعم هو لا يعلم أن الدولة تشجع العمل ولا تشجع الكسل، وأن الدولة تشجع من يريد كرامة العمل ولا تشجع من يريد ذل السؤال والاتكال مهما كانت أسبابه ومبرراته، ولقد قال لي أحد كبار مديري الشركات إن كل الكفاءات السعودية تعمل وأن الكثير منهم لديه أكثر من فرصة عمل وأن من قصر على نفسه باغتنام فرص التعليم والتدريب هو من يعاني، ومثل هذا لا يستحق أن تنفق عليه الدولة فالدولة يجب ألا تمد يدها إلا للشباب الذي يمد يده لها لتساعده على النهوض لا للشباب الذين يريدون النوم والكسل ويريدون من الدولة أن تطعمهم وتكسوهم وهم نيام.

من يتصفح موقع صندوق تنمية الموارد البشرية يجد أكثر من 12 برنامجا لتأهيل ودعم العمالة السعودية وهي: برنامج دعم الموظفين المؤهلين داخل منشآتهم وغير المؤهلين خارج المنشآت، وبرنامج دعم وظائف عقود التشغيل والصيانة،

وبرنامج دعم التدريب الخارجي المرتبط بالتوظيف، وبرنامج دعم التدريب في المعاهد غير الربحية المرتبط بالتوظيف، وبرنامج العمل عن بعد خصوصا للنساء، وبرنامج التدريب الصحي المطور التكميلي لدرجة البكالوريوس والمطور لمرحلة البكالوريوس "المستجدين"، وبرنامج "ماهر 12/12" لتأهيل الكوادر المتخصصة، وبرنامج تأهيل ودعم ملاك المنشآت الصغيرة، وبرنامج دعم السجناء، وبرنامج التدريب على رأس العمل، برنامج تطوير مسؤول موارد بشرية الذي يستهدف وضع أمور التوظيف بأيد سعودية، وبرنامج التدريب الصيفي، وبكل تأكيد هذه البرامج حققت وما زالت تحقق نتائج كبيرة في توظيف الشباب السعوديين الواعدين الراغبين في العمل الشريف أياً كان نوعه ومستواه كبداية لهم للانطلاق بعد اكتساب المهارات والخبرة بالترقي في المناصب والرواتب بمرور الزمن، ولكن وللأسف الشديد هناك من لا يرى كل ذلك ويرى كم من المبالغ تصرف للعاطلين عن العمل والتي يظن أنها تصرف لهم لتمكنهم من العيش الكريم دون عمل ولا يعلم أنها ما هي إلا دعم بسيط في برامج توظيف متعددة تعف الشباب عن مذلة المعونات والسؤال.

يقول المدير العام لصندوق الموارد البشرية "هدف" إبراهيم المعيقل في أحد تصريحاته، إن تزايد أعداد العاطلات بين النساء يرجع لكون غالبيتهن يشترطن العمل كمعلمات وذلك بنسبة 76 في المائة، ومن جهتي أقول كل من يرفض العمل لأي سبب لا حق له في مكافأة بطالة لأنه عاطل بإرادته.

ختاماً، قبلة على رأس كل مواطن حر شريف اغتنم الفرص الاستثمارية والتأهيلية والوظيفية التي وفرتها الدولة ودعمته للعمل بها، وقبلة على رأس كل العاملين المخلصين في وزارة العمل لتمكين الشباب السعودي من العمل، وأتمنى على الشباب السعودي الذي ما زال ينتظر المعيشة من "حافز" أن ينتظر الوظيفة منه وأن يستجيب لما يعرض عليه ليعف نفسه ويبني حياته وليكون ساعد بناء لا معول هدم.

الأمم المتحدة تدعو جوبا لـ "ترقية" أوضاع حقوق الإنسان

واشنطن تطالب جنوب السودان بحرية الصحافة

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12797&article=753504&feature=#.UqgPqtJdX3V

لندن: مصطفى سري

طالبت الأمم المتحدة حكومة جنوب السودان بترقية أوضاع حقوق الإنسان في الدولة حديثة الاستقلال، مؤكدة أن جوبا قامت بمحاسبة المتورطين في أحداث القتل والاغتصاب في ولاية جونقلي شرقي البلاد وتقديمهم إلى المحاكمة، في وقت شددت فيه الولايات المتحدة على مطالبتها بحرية الصحافة لكشف الفساد.

وقالت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في جنوب السودان، هيلدا جونسون، في الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان أمس، إن على جوبا العمل على ترقية أوضاع حقوق الإنسان والتأكيد على حرية التعبير وكافة الحقوق.

وذكرت أن رئيس جنوب السودان سلفا كير ميارديت ظل يدعو في عدة مناسبات إلى محاسبة كل من يثبت تورطه في انتهاكات لحقوق الإنسانية من العناصر الأمنية، واعتبرت أن محاسبة جوبا للمتورطين في أحداث القتل والاغتصاب في ولاية جونقلي المضطربة تستحق الثناء.

لكن جونسون عادت وقالت إن «هناك استخداما مفرطا للقوة في هذه البلاد، وتوجد تداخلات من جهات رسمية في الحكومة لمنع حق التعبير؛ خاصة في الصحافة، وهذا له أثر سالب في ممارسة الحريات وصيانة حقوق الإنسان»، داعية إلى إجازة القوانين والتشريعات التي من شأنها تطوير وترقية أوضاع حقوق الإنسان. وأضافت أن الدولة أنجزت الكثير في إجازة قوانين وتشريعات، مثل حقوق الطفل ومناهضة التعذيب وكل ما يتوافق مع القوانين الدولية.

من جهتها، دعت سفيرة الولايات المتحدة لدى جنوب السودان، سوزان بيج، حكومة سلفا كير إلى إعطاء وسائل الإعلام الحرية الكاملة، والسماح لها بالتحدث دون خوف حول قضايا الفساد والكشف عن المفسدين ومتابعة الشكاوى التي تقدم إليها. وقالت إن الجميع لديه دور يلعبه في الكشف عن الفساد ومحاربته بقوة، وأضافت أن واشنطن تضع محاربة الفساد ضمن أولوياتها.

إلى ذلك، قال نائب رئيس جنوب السودان جيمس واني إيقا، في الاحتفال، إن حكومته ملتزمة بحماية وترقية أوضاع حقوق الإنسان من خلال توفير المساعدة المالية للمفوضية. وأضاف أن بلاده تمتلك إرادة سياسية في إرساء قيم الشفافية والمحاسبة واحترام سلطة القانون، مؤكدا أن الحكومة ستعمل على فض النزاعات ودعم عمليتي السلام والمصالحة في البلاد.

ودعا إيقا الأطراف السياسية إلى «تجاوز المرارات.. والجلوس للحوار»، منوها إلى أن جوبا فتحت صفحة جديدة عنوانها التعاون مع جميع دول الجوار؛ بما فيها السودان، الذي قال إنه نفذ اتفاقية السلام والاستفتاء.

من جانبه، قال دينق ثيك، نائب مفوضية حقوق الإنسان التابعة للحكومة، إن مفوضيته قامت بإدخال حقوق الإنسان كمادة في المنهج الدراسي القومي، مشيرا إلى أنه من بين دواعي الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في بلاده، مشكلات الفقر والتهميش، إلى جانب الأوضاع السيئة التي يعيشها العائدون من دولة السودان، والصراعات القبلية التي تقود إلى كثير من الانتهاكات، وغياب الوعي وسط المواطنين بثقافة حقوق الإنسان.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/580885

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5034